Journal of Social Sciences and Humanities,
Vol:16, N°:01, 2026, P:300-317
https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH
ISSN Online: 2602-6961
ISSNPrint: 2253-010X

The concept of civil society in the Arab context

فكرة المجتمع المدني في المجال العربي

سفيان ميمون [1]،

1- : أستاذ محاضر أ، أ قسم علم الاجتماع، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل - الجزائر

s.mimoune@univ-jijel.dz

https://orcid.org/0009-0 6365-2907

طريقة الاستشهاد بهذا البحث:
ميمون س. فكرة المجتمع المدني في المجال العربي .*مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية* ,*16*(01). استرجع في من https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH/article/view/9657

تاريخ الاستلام: 19 - 08 - 2025
تاريخ القبول: 31 - 01 - 2026
تاريخ النشر: 10 - 06 - 2026

حقوق النشر© 2026 للمؤلف/المؤلفين و جامعة محمد بوضياف المسيلة.
هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي النسبة - غيرتجاري الدولية.(CC BY-NC 4.0)
http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الملخص

يحاول هذا المقال أن يبين المسار الذي سلكته فكرة المجتمع المدني في الغرب ثم انتقالها إلى المجال العربي ، وخلال عملية الانتقال طرحت إشكالية نقل الفكرة إلى واقع مختلف في بنيته ومساره التاريخي ، لهذا حاول المقال أن يقف على محاولات تأصيل فكرة المجتمع المدني خاصة لدى التيارات المحافظة بالعودة إلى مقولات وأفكار مستمدة من التراث العربي الإسلامي مقابل سعي التيارات الحداثية إلى المحافظة على الفكرة في طبيعتها الغربية انتصارا للحداثة في المجتمعات العربية ، كما حاول المقال أيضا أن يرجع إلى الإشكالية التقليدية بين المجتمع المدني والدولة وإعادة طرحها في المجال العربي من خلال تتبع أراء بعض المفكرين العرب التي أفضت إلى أن الدولة ضرورية للمجتمع المدني مثلما هو ضروري لها لكن من دون استبداد أو هيمنة ، وأن وجود مجتمع مدني حي وفاعل يتوقف على فتح المجال أمام شراكة حقيقية بين المجتمع المدني والدولة.

الكلمات المفتاحية

المجتمع المدني – المجتمع الأهلي – المجتمع السياسي – الدولة – المجال العربي – الديمقراطية .

Abstract

This article seeks to trace the trajectory of the concept of civil society in the West and its subsequent transfer to the Arab context. During this process of transfer, the challenge emerged of adapting the concept to a reality that differs in both its structure and historical path. The article

[1] *Corresponding author*)

examines attempts to ground the notion of civil society—particularly by conservative currents—through a return to principles and ideas drawn from the Arab-Islamic heritage, in contrast to mod-ernist currents that strive to preserve the concept in its Western form as a means of affirming modernity within Arab societies. The article also revisits the tradi-tional issue of the relationship between civil society and the state, rearticulating it in the Arab context by tracing the views of several Arab thinkers. These views converge on the notion that the state is as essential to civil society as civil society is to the state—yet without domination or authoritarianism. The vitality and ef-fectiveness of civil society, it is argued, depend on creating genuine opportunities for partnership between civil society and the state.

Keywords

. Civil society – Communal society – Political society – State – Arab context – Democracy.

مقدمة:

يتم تداول فكرة المجتمع المدني باعتبارها فكرة غربية المنشأ تم إنتاجها شأنها شأن كثير من المقولات والأفكار خلال عصر التنوير الأوروبي الذي شكل مرجعية مهمة في التاريخ السياسي والاجتماعي ، وساهم في تشكيل الحداثة الغربية بما تشمله من قيم وأفكار ونظم ، هذا الذي أدى إلى بعض الاختلاف لدى المفكرين العرب في كيفية التعاطي مع الفكرة ، ففكرة المجتمع المدني مغرية على المستوى النظري لكن الواقع العربي ليس هو الواقع الغربي على مستوى المسار التاريخي ، ولا على مستوى الفارق في التطور بما يضعنا أمام رؤى فكرية مختلفة تعبر عن ارتباك حقيقي عند طرح الفكرة وتوظيفها ، لهذا يمكن منذ البداية صياغة إشكالية أساسية تتمحور حول التساؤل التالي: كيف انتقلت فكرة المجتمع المدني من سياقها الغربي إلى المجال العربي، وما هي حدود محاولات التأصيل والممارسة ضمن علاقة معقدة تربط المجتمع بالدولة.

ضمن هذه الإشكالية تبرز مجموعة من التساؤلات الفرعية التي نرى أنها ضرورية في توجيه هذه الورقة البحثية ، لعل التساؤل الأول الذي يحتاج إلى جواب هو ما تعلق بالمسار الذي سلكه المجتمع المدني في الدائرة المعرفية الغربية ، وهو تساؤل أساسي لتحديد الكيفية التي طرحت بها الفكرة لدى المفكرين الغربيين على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية ، ثم نتساءل حول الكيفية التي طرحت بها فكرة المجتمع المدني في الدائرة المعرفية العربية ؟، وكيف تلقف المفكرون العرب الفكرة ؟، كيف استمر الامتداد الغربي في طرح فكرة المجتمع المدني في الدائرة المعرفية العربية ؟ وما هي الأسس المعرفية التي ارتكزت عليها محاولات التأصيل ؟ ، ثم أخيرا ما علاقة المجتمع المدني بالدولة وبالتالي بقضية الديمقراطية في المجال العربي؟.

تستهدف هذه الورقة البحثية تقديم قراءة تحليلية للمسار الذي تشكلت خلاله فكرة المجتمع المدني في الغرب وكيفية طرحها في المجال العربي مع اتجاهات التأصيل والتقليد (تقليد الغرب) ، كما تستهدف تحليل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في المجال العربي ، ومحاولة بيان الشروط الضرورية لوجود مجتمع مدني حقيقي وفعال.

و بالاعتماد على منهجية تحليلية تجمع بين الوصف والمقارنة تسعى هذه الورقة البحثية لتقديم قراءة للخطاب الفكري حول المجتمع المدني في سياقه التاريخي و الاجتماعي، ومحاولة تتبع ومقارنة مختلف المفاهيم والرؤى التي تم إنتاجها في هذا السياق.

1. تطور فكرة المجتمع المدني في الغرب

تبلورت فكرة المجتمع المدني بشكل واضح خلال العصر الحديث في أوروبا كنتيجة للتحول الذي طرأ على المجتمع الأوروبي آنذاك من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما رافق ذلك من تحول على المستوى المعرفي ، حيث تغلبت كفة العقلانية وتأصل التفكير العميق بعدما تضاءل حجمه بشكل لافت خلال العصور الوسطى لصالح التفكير اللاهوتي ، غير أنه يمكن التأصيل للمجتمع المدني- فكرة ومفهوما – من خلال إرجاعه إلى العصور القديمة شأنه في ذلك شأن بعض المفاهيم الأخرى القريبة منه والمتقاطعة معه أحيانا ، إلى العصر اليوناني مثلا من خلال تتبع كتابات مفكري اليونان كسقراط وأرسطو وأفلاطون ، وكذلك ممارساتهم السياسية وطريقة العيش والتعامل وعلاقة الحكام والمحكومين ..الخ ، ونذكر على سبيل المثال من المفاهيم القريبة التي يرجع بها المفكرون أيضا إلى العصور القديمة لغرض التأصيل مفهوم الديمقراطية ومفهوم الدولة ومفهوم المواطن وغيرها.

لقد استخدم مفهوم المجتمع المدني عند اليونان القدامى بمعنى " المجتمع الجيد أو الرشيد" ، وإلى ذلك تشير الكلمة الإنجليزية (civil) التي تدل بوضوح على الإنسان المتمدن والسلوك المتمدن أي السلوك المهذب والمتحضر (هاب ، 2013).

وقد كان سقراط يرى أن الخلافات التي تحدث داخل المجتمع يجب أن تحل عن طريق الحوار والجدل ، هذا الذي يدل على حالة التمدن داخل المجتمع ، وكان أرسطو ينظر إلى المجتمع أو الدولة باعتبارها تجمعا يكون للمواطنين فيه دور المشاركة في الحكم ، لقد كانت هذه المجتمعات مجتمعات قائمة على الرق ، غير أن هذا لم يمنع من الممارسة الديمقراطية في صفوف المواطنين من خلال ممارسة المواطن لحقوقه وواجباته (هاب ، 2013) .

وبالرجوع إلى الفترة التي تبلور فيها بوضوح مفهوم المجتمع المدني وهي فترة العصر الحديث، فإننا نجد أن هذا العصر هو نتيجة حراك اجتماعي تجسد في العديد من الجوانب الاقتصادية والروحية و المعرفية ، فقد تم الانتقال من نظام اجتماعي قديم يجسد التراتبية والاستغلال في المجال الاقتصادي ويستمد قوته من الهيمنة الدينية إلى نظام جديد تبنى مسار الحداثة بالانفتاح على المعرفة والعقل والدعوة إلى الحقوق الدينية والسياسية ونشدان نزعة التحرر من رجال الدين ..الخ.

وقد كان هذا من خلال بعض الآليات لعل أهمها حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر وجان كالفن ، فقد دعا مارتن لوثر إلى " التخلص من كل العبوديات ماعدا العبودية للخالق ، وضرورة فهم المقدس بحرية ، وأن البابا يخطئ لأنه بشر ، وأن الكنيسة مؤسسة بشرية ليست مقدسة ، مع التأكيد على حرية الاعتقاد " (أبو حلاوة ، دون سنة نشر ، ص 18) .

وبالإضافة إلى حركة الإصلاح الديني نشأت حركة أخرى قوية وهي الحركة العقلانية التي محورت رؤيتها على الفرد ذاته من خلال بعض الأفكار والمبادئ التي وصفت بأنها تنويرية فكان عصر التنوير ، وكان لعصر التنوير مفكروه الذين عززوا هذه المبادئ لبضعة قرون.

عصر التنوير هو عصر انفجار الأفكار والمبادئ السياسية والفلسفية ، وهو عصر الانفتاح العقلي والحرية الفكرية ، وهو أيضا عصر القطيعة الفكرية مع النظام الفكري والاجتماعي السابق ، فهو بهذا يمثل " قطيعة معرفية ودلالية كبرى مع المنظومة التي كانت سائدة في أوروبا الوسيطة ، هذه النقلة الهامة التي أدت إلى تشكل المجتمع المدني في الدول الأوروبية على أساس جديد هو مفهوم المواطنية القومية الذي أسقط الانتماءات القديمة من طائفية ومذهبية ، كما تغير مفهوم الأغلبية الذي كان دينيا ليصبح – وبالاستناد إلى قاعدة الاقتراع العام وإرادة الأغلبية – سياسيا وحزبيا بشكل صرف " (أبو حلاوة ، دون سنة نشر ، ص 23) .

يوصف المجتمع الذي ترافق مع عصر التنوير الأوروبي بالمجتمع المدني ، " ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي دشنت العلاقة بين الإنسان والعالم من جهة ، وبين العقل والمنهج العلمي من جهة أخرى " (الصوراني ، 2004، ص 26).

لم يكن المجتمع المدني معطى جاهزا ، بل تأسس – مثلما ذكرنا – على تلك المراكمة الفكرية التي ساهم في تشكيلها العديد من المفكرين ، ولعل من الذين كانت آراؤهم مرجعا متينا في توضيح وبلورة فكرة المجتمع المدني فلاسفة العقد الاجتماعي وبخاصة توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو وسبينوزا...، وقد وردت آراء هؤلاء الفلاسفة متمحورة حول العديد من الجوانب التي تؤسس للمجتمع المدني المنشود ، ولعل أهم هده الجوانب التي كانت حقلا للنقاش حالة الطبيعة المقابلة لحالة المجتمع أو بالأحرى المجتمع المدني الرشيد ، والتعاقد الاجتماعي ومبدأ السيادة.

تعتبر حالة الطبيعة حالة افتراضية أوجدها الفلاسفة لتحديد الكيفية التي يكون عليها المجتمع المدني المخالف بالضرورة لحالة الطبيعة ، فالمجتمع المدني هو المجتمع الذي يتجاوز هذه الحالة إلى حالة أرقى في العيش والتعامل و التعبير والحكم ، وقد اتفق فلاسفة العقد الاجتماعي على هذا الأمر ، غير أنهم اختلفوا في بعض التفاصيل المتصلة بحالة الطبيعة.

يرى توماس هوبز أن الطبيعة الإنسانية شريرة في أصلها ، فهي لاتستند إلى قانون ، بل إن القوة والحيلة هما الفضيلتان الأساسيتان فيها ، ولتجاوز مساوئ هذه الحالة التي تؤدي إلى تدمير الجنس

البشري يجب إقامة قوة ملموسة ومسلحة (الدولة) من خلال اتفاق يعقد بين الناس لغرض حمايتهم جميعا (أبو حلاوة ، دون سنة نشر ، ص 27-28) .

أما جان جاك روسو فإنه ينظر إلى الطبيعة باعتبارها أقرب إلى الخير والصفاء ، فالإنسان يكون خيرا كلما كان قريبا من حالة الطبيعة ، لكنه يصبح أقرب إلى الشر كلما تملكته رغبات المجتمع ، وعلى رأس هذه الرغبات رغبة التملك ، لذلك كان الواجب هو نوع من التعاقد الذي يقتضي تنازل كل فرد عن بعض حقوقه للجماعة ، مستبدلا الغريزة كسلوك طبيعي بالعدالة والأخلاق في حالة المجتمع (أبو حلاوة ، دون سنة نشر ، ص30- 31).

وبهذا المعنى الذي يتنازل فيه الأفراد عن حقوقهم لصالح السلطة السياسية التي تكون معبرة عنهم جميعا ، يكونون مشاركين في هذه السلطة ومساهمين في بلورة القانون الذي يعبر عن سلطة الدولة ويحقق العدالة بين الجميع.

في حالة العقد الاجتماعي وفقا لروسو يقيد الإنسان حريته الطبيعية ليكسب بالمقابل حريته المدنية ، فتكون نزوة الشهوة عبودية والالتزام بالقانون الذي يتفق الأفراد على إنشائه وحده الحرية ، إننا بهذا أمام تحول نوعي من حرية طبيعية محدودة بقوى الفرد إلى حرية مدنية مشروطة بالإرادة العامة ، ذلك الذي يعبر حقيقة عن جوهر الديمقراطية (أبو حلاوة ، دون سنة نشر ، ص31- 32).

ويتخذ جون لوك موقفا وسطا من حالة الطبيعة ، فهي ليست شريرة بالكامل مثلما يرى هوبز ولاهي خيرة بالكامل مثلما يرى روسو ، فانتقال الناس من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع يبرره الحفاظ على الحقوق الطبيعية للأفراد مثل الحرية والمساواة الطبيعية وحق الملكية ، حيث أن حالة الطبيعة لا تتوفر على القوانين اللازمة وعلى سلطة قادرة على حماية هذه الحقوق ، لذلك كان الواجب هو إيجاد سلطة يفوض لها أمر الحفاظ هذه الحقوق ، وهذه السلطة هي السلطة السياسية ،غير أن هذه السلطة عرضة للاستبداد بما يلحق الضرر بالحقوق الطبيعية (الحرية ، الملكية ..) فإذا حدث شيء من ذلك وجب مقاومة هذه السلطة (أبو حلاوة ، دون سنة نشر ، ص ص32- 35).

تشكل أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي جوهر المرحلة الأولى التي تبلورت فيها بشكل واضح فكرة المجتمع المدني ، لذلك تدعى هذه المرحلة بالمرحلة التأسيسية والتي تأسست – كما أوردنا- على مقابلة حالة افتراضية وهي حالة الطبيعة بحالة منشودة وهي حالة المجتمع المدني ، لذلك لم تكن هناك مقابلة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة) باعتبار أن الحكم مصدره أفراد المجتمع بتعاقدهم واتفاقهم على مجموعة من المبادئ التي تنظم حياتهم.

ترسخت خلال هذه المرحلة مجموعة من المبادئ المستندة إلى مجموعة من المفاهيم مثل مفهوم المواطن ومفهوم الديمقراطية والحرية والملكية وسيادة القانون والفصل بين السلطات ..الخ ، وقد ساهم هذا الإرث المعرفي وما أحدثه من أثر في الواقع السياسي والاجتماعي في بلورة رؤية أخرى للمجتمع المدني فيما بعد ، تقوم على ضرورة التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة).

نجد هذا التمييز واضحا لدى فريديريك هيجل الذي يرى أن المجتمع المدني مختلف عن الدولة ، لكن هذا الاختلاف لا يبعث عن انفصالهما من الناحية الوظيفية ، فالدولة عنده ضرورية للمجتمع المدني وتشكل سندا أساسيا له ، والسبب في ذلك أن هيجل لا يثق في المجتمع المدني باعتباره فضاء للحرية ، بل يراه مجالا للصراع بين عناصره المختلفة ، " إن المجتمع المدني المعاصر هو أقرب شبها بحقل مضطرب حيث تتصادم المصالح الخاصة ...وهو منظومة غير مستقرة ، منظومة قلقة ومضطربة ومهددة باستمرار بالانفجار ، وهو تبعا لما تقدم ضحية صراع المصالح والطبقات الاجتماعية .." (الهرماسي ، 2001، ص 93) ، لهذا كان وجود الدولة ضروريا لتنظيم هذه المصالح وتوجيهها ، " إن الفهم الهيجلي للمجتمع المدني يؤكد تحرر هذا المجتمع إزاء الدولة واستقلاله عنها ، وهو في الوقت نفسه يضع حدودا لهذا التحرر من ربق الدولة ، ولكن المجتمع المدني ، ومع ذلك ، لا يتحقق إلا عبر الدولة ، على الدولة أن تؤمن حل التناقضات الداخلية للمجتمع المدني ، ومن واجب المجتمع المدني بالنتيجة أن يخضع لسلطة الدولة " (الهرماسي ، 2001، ص 93).

وقد استخدم كارل ماركس مفهوم المجتمع المدني وبخاصة في كتاباته المبكرة بمعنى قريب من المعنى الذي استخدمه هيجل ، باعتباره فضاء لتضارب المصالح الاقتصادية ، ثم راح ينظر إليه باعتباره الأساس الواقعي للدولة ، بحيث يشير إلى مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الانتاج ، لتستقر نظرته للمجتمع المدني في كتاباته المتأخرة على مطابقة مفهوم المجتمع المدني بمفهوم البنية التحتية ليكون مفهوم البنية الفوقية معبرا بالضرورة عن المجتمع السياسي أو الدولة " (عبد اللطيف ، 2001، ص 76- 77).

وممن يعزى إليهم تناول مفهوم المجتمع المدني بشيء من العمق المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، الذي رجع إلى الأدبيات السابقة في تحليل المجتمع المدني معتبرا إياه ذلك الفضاء الذي يضم مختلف التنظيمات والمؤسسات الحرة والخاصة كالمدارس والكنائس والنقابات ..الخ ، لكنه في المقابل لم ير أن هذه العناصر التي تشكل جوهر المجتمع المدني تضطلع بدور اقتصادي واجتماعي فحسب ، لتشكل بذلك كيانا متمايزا عن المجتمع السياسي ، بل إن هذه التنظيمات التي تسمى " حرة " وبدل أن تكون ممثلة للمجتمع المدني استقلت عنه بتبعيتها للدولة التي هيمنت عليها وراحت تستخدمها كأطر وسيطة للهيمنة الأيديولوجية على أفراد المجتمع ، وما يمكن إقراره هنا " أن التصور الغرامشي للمفهوم هو أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية ، كما ابرز كل من هيجل وماركس كل بطريقته الخاصة ، بل إنه مجال للتنافس الأيديولوجي" (عبد اللطيف ، 2001، ص 79).

وباستغلال الدولة لهذه التنظيمات في الهيمنة الايديولوجية تقترب هذه الأخيرة أكثر وفقا لتصور غرامشي من البنية الفوقية ، ليثبت غرامشي بهذا بنيتين فوقيتين : الأولى هي الدولة التي تمارس السيطرة المادية والثانية هي هذه التنظيمات التي تهيمن بواسطتها الدولة ثقافيا وأيديولوجيا ، بمعنى آخر أن منظمات المجتمع المدني أصبحت أكثر تعبيرا عن المجتمع السياسي ، عن الذين يملكون زمام الحكم والسلطة ، بتطويع هذه المنظمات والعمل على استيعاب أعضائها واستخدامهم في التوجيه الثقافي ،

لتعمل هذه الهيئات والمنظمات وبشكل مخالف لدورها الأساسي على تحقيق ما تريده الدولة من المجتمع أكثر مما يريده المجتمع من الدولة.

تحيل نظرة غرامشي إلى طرح صراعي متجدر في الرؤية الماركسية عموما، لكن وبغض النظر عن قضية استيعاب الدولة للمنظمات والجمعيات التي يفترض أن تعبر عن المجتمع المدني وحاجاته، فإن هذه المنظمات ذات شأن كبير في مراقبة الدولة كي لا تتغول على المجتمع بما يفضي إلى الاستبداد ، لقد كانت هذه نظرة المفكر الفرنسي ألكسيس دي توكفيل الذي أنجز بحثه الشهير " الديمقراطية في أمريكا" ، فطالما كرر توكفيل هذه المقولة " لابد للمجتمع المدني من عين فاحصة ومستقلة ، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية ، الدائمة اليقظة والقائمة على التنظيم الذاتي ، وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية " (الهرماسي ، 2001، ص 97) ، وقد كان اندهاش توكفيل كبيرا بكيفية تنظيم المجتمع الأمريكي ومن كثرة الجمعيات التي ينشئها الناس في جميع القطاعات.

يموضع توكفيل المجتمع المدني خارج نطاق الطبيعة السياسية للبلد وقوانينها ، وخارج الحكومة بما يعني أن توكفيل يبني تصوره للمجتمع المدني باعتباره ميدانا للتصورات التي تتوسط بين الفرد والدولة (إهرنبرغ ، 2008، ص 307) ، وهذا الذي يحيل إلى التصور الذي تشكل لدى توكفيل كفرنسي حاول تفكيك البنية السوسيوسياسية في أمريكا وهو ضعف الدولة في هذا البلد مقابل قوة المجتمع ، وهي المعادلة التي عهدها مقلوبة في أوروبا حيث نجد دولة قوية مقابل مجتمع ضعيف (إهرنبرغ، 2008، ص 307)، ومن دون التعمق في أسباب قوة الدولة في أوروبا وهي عوامل تاريخية بالأساس تترسخ في البنية الإقطاعية وتطور المدن بما أفضى إلى تكريس المركزية في الحكم ، فإن أمريكا عملت أكثر على ترسيخ اللامركزية وتعزيز مايمكن تسميته ب" نمط التسيير المحلي" الذي يسمح للمواطن أن يشارك في تسيير شؤون بلدته وإبداء رأيه في كل مايخصها.

لقد أصبح مفهوم المجتمع المدني دالا اليوم في وجه من وجوهه على تلك الهيئات والتنظيمات التي تتشكل في المجتمع من أجل أن تفي بحاجات أفراد المجتمع ، ولتعبر هذه الهيئات عن أطر قانونية للمطالبة ولمراقبة الدولة ، لكن المجتمع المدني لم يقتصر على تلك التنظيمات التي تعترف بها الدولة ولكنها تمتد إلى تشكيلات اجتماعية غير رسمية اتضحت معالمها مع ما سمي بالحركات الاجتماعية والحركات الاجتماعية الجديدة التي زادت من تعميق وتدقيق مفهوم وفكرة المجتمع المدني بحيث أصبح لهذه الحركات نشاط واسع ترفع خلاله المطالب وتقام فيه احتجاجات موجهة أساسا للسلطات الحاكمة أو للسلطات التي لها تأثير على مجرى الحياة العامة.

استقر مفهوم المجتمع المدني إذا على مجموعة من التنظيمات (جمعيات ، منظمات ، هيئات مختلفة) تدل بالضرورة على صورة من صور الرقي الاجتماعي الذي يبدو في انتظام الأفراد ووعيهم بضرورة العمل الجماعي ، هذه التنظيمات التي يشترط فيها أن لا تكون تابعة للحكومة حتى تضمن التعبير بشكل واضح عن المجتمع المدني لا السياسي من جهة ، وألا تكون لها أهداف ربحية من جهة ثانية

للدلالة على خدمتها لأفراد المجتمع الذين تمثلهم لا لخدمة مصالها الخاصة ، ولعل من المفاهيم التي يتم تداولها عند تعريف المجتمع المدني والتي تدل بشكل واضح على هذا المعنى أنه " نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة ، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة للمجتمع اتجاه كل سلطة قائمة ، فهو إذا مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مركز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة ، وينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته .." (وناس ، 1999، ص 239) ، ويشير هذا التعريف إلى أن صورة المجتمع المدني تتجلى بوضوح في تلك التنظيمات التي ينشئها أفراد المجتمع لتعبر عن حاجاتهم في جميع المجالات ، فهي من حيث المبدأ من المجتمع وإليه، لكن هذا لا يعني الانفصال التام عن سلطة الدولة ، فهي تنظيمات تخضع بالضرورة للقانون على ألا يتعدى ذلك إلى الخضوع لمن يملكون القانون ويستخدمونه ، أي ألا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة الحاكمة ، من أجل أن تكون لها القدرة على أداء وظائفها بكل حرية وسيادة ، ولعل أبرز هذه الوظائف هي التعبير عن حاجات أفراد المجتمع وتبليغ مطالبهم للسلطة ، وبالمقابل معارضة السلطة في قراراتها وأفكارها وطرح البديل الذي يريده أفراد المجتمع.

2.فكرة المجتمع المدني في المجال العربي

1. 2الامتداد الغربي ومحاولات التأصيل

إن ارتباط المجتمع المدني كفكرة تحيل على ضرورة تمييز التنظيمات الاجتماعية واستقلالها عن الدولة بالتجربة الغربية جعل الخوض في قضية المجتمع المدني عموما متساوقا مع بعض الارتباك الذي يفرضه الاختلاف في بنية المجتمعات العربية وتاريخها عما هي عليه طبيعة المجتمعات الغربية ومسارها التاريخي ، يبدو هذا الارتباك في الاتجاه نحو التجربة الغربية وإعادة استنساخها من منطلق أن الفكرة غربية المنشأ ، ومن منطلق الإيمان بالغرب كنموذج للتقدم في مجال المعرفة والتنظيم الاجتماعي.

لقد كان حضور الفكر الغربي في المجال العربي لافتا منذ بدايات النهضة العربية الحديثة نتيجة الاحتكاك غير المتكافئ بين العالمين العربي والغربي ، والذي ترسخ عبر التوسع الاستعماري خاصة وما رافقه من تحولات فكرية وسياسية أفضت إلى فرض النموذج الفكري الغربي عبر جملة من القنوات كالنظام التعليمي وما يضمه من مناهج ، والبعثات العلمية ، وحركة الترجمة ..، يضاف إلى هذا التأثير الذي مارسه المفكرون الغربيون عبر إنتاجهم الفكري والسياسي على النخب العربية بما أفضى إلى إقامة سجالات فكرية مع الفكر الغربي قبولا أو رفضا أو تكييفا .

وفي خضم هذه السجالات أخذ يتشكل وعي متزايد بحدود المنظومة المعرفية والمفاهيمية الغربية ، وبعجزها أحيانا عن تفسير البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية العربية التي لها خصوصيتها التي تميزها عن البنى الغربية مما أفضى إلى تشكل اتجاه يحاول إعادة صياغة المفاهيم بما

ينسجم مع الخصوصية المحلية ، ويسعى إلى النقد والمراجعة بدل التلقي الجاهز ، بما يضعنا أمام محاولات لتأصيل المفاهيم والرؤى وإعادة قراءتها بما يتوافق مع السياق العربي.

في هذا السياق يرى برهان رزيق أن ظاهرة المجتمع المدني ليست حكرا على الغرب وحده ، فهي ظاهرة يمكن أن نراها في دول عديدة بما في ذلك الدول العربية والإسلامية ، غير أن الفرق في درجة نضج وتبلور الفكرة وتطورها في الواقع ، فوجود الظاهرة خارج الغرب تؤشر عليها حالات العنف والاحتجاج التي قامت بها بعض القوى الاجتماعية التي أرادت تغيير الحكم في شرق أوروبا والعالم الثالث . (رزيق ،2016، ص366)

ورغم اختلاف الأساس المعرفي والتاريخي لفكرة المجتمع المدني بين المجالين العربي والغربي إلا أن ثمة معالم واضحة لا يمكن تجاوزها عند الحديث عن بنية المجتمع المدني سواء في الغرب أو في المجال العربي أهمها مثلما يذكر برهان رزيق : القوى والتكوينات الاجتماعية التي تعمل على منع الدولة من ممارسة التسلط إزاء المواطنين من خلال توسيع الإطار القانوني باعتباره أساسا للممارسة السياسية من جهة ، وتدعيم المؤسسات الوسيطة التي تعمل على تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم من جهة ثانية (رزيق ،2016، ص367) ، يبقى فقط تحديد طبيعة وبنية هذه القوى والتكوينات الاجتماعية وارتباطاتها السياسية والأيديولوجية ، فكثيرا ما تنسب قوى وتكوينات في المجال العربي إلى المجتمع المدني ويتم اعتبارها مكونا من مكوناته وهي أقرب إلى المجتمع السياسي بحكم تبعيتها لهذا الأخير ، هذا الذي يجرنا إلى قضية جوهرية عند تناول موضوع المجتمع المدني وهي قضية الديمقراطية ، وعليه فإن نضج فكرة المجتمع المدني في المجال العربي مقترن أيما اقتران بمساحة الحرية والاستقلال التي تأخذها هذه القوى والتكوينات الاجتماعية.

ثمة محاولات لتأصيل الطرح حول المجتمع المدني في المجال العربي بالاستناد إلى مرجعية محلية واستدعاء مفاهيم تنتمي للتراث العربي الإسلامي مثلما هو عليه الحال بالنسبة لمفهوم المجتمع الأهلي كمقابل لمفهوم المجتمع المدني الذي تطور في الغرب ، ومفهوم المؤمن الذي يستدعى من دائرة التراث الديني ليقابل مفهوم المواطن ضمن دائرة الحداثة الغربية ، غير أن هذا التقابل الذي يتم اصطناعه يحيلنا إلى الإشكالية الفكرية الجوهرية ضمن دائرة الفكر العربي وهي إشكالية التراث والحداثة وما يرتبط بها من قبول ورفض للذات والآخر ، وهنا يبدو الاتجاه نحو تأصيل ما تم إنتاجه في الغرب كفكرة المجتمع المدني وما ارتبط بها من مفاهيم اتجاه لمقاومة الفكر الغربي عموما و ما طرحه من مقولات وأفكار ، فالغرب لا يؤتمن جانبه بالنسبة للتيارات التراثية ، فعلى الرغم من أنه مصدر للمعرفة من خلال ما أنتجه عصر التنوير الأوروبي إلا أنه مازال في المخيال العربي التراثي رمزا للهيمنة والاستعلاء، ومن هذا المنطلق كان الرجوع إلى التاريخ الاجتماعي والسياسي المحلي شكلا من أشكال المقاومة.

في سياق عملية التأصيل ومن مدخل مفاهيمي يقترح وجيه كوثراني استخدام مفهوم "المجتمع الأهلي " بدلا من " المجتمع المدني" ، ذلك أن المجتمع الأهلي كمفهوم وكدلالة يغوص في التاريخ الاجتماعي العربي ، فجملة العلاقات في المجال العربي الإسلامي تؤطرها مجموعة من المفاهيم مثل :

الأخ ، والإخوان ، والأهل ..الخ وهي مفاهيم مستمدة من التراث الديني ، كما أن الخطاب السائد في الدائرة العربية الإسلامية كثيرا مايرفق التكوينات الاجتماعية المختلفة بلفظة " أهل " كدلالة على التماثل والانتماء فيتردد من الألفاظ : أهل الحارة ، وأهل الطرق والطرائق ، وأهل الأمصار ..الخ(كوثراني ، 2001، ص120).

يستخدم مفهوم المجتمع الأهلي حسب وجيه كوثراني لتوصيف العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع العربي في التاريخ باعتباره وعاء لمجموعة من الأفراد يعملون عبر تفاعلهم على إنتاج السلع وعلاقات التبادل ، وينتجون أيضا أنماط ثقافية وسياسية في مقابل الدولة باعتبارها هيئة خاصة منظمة لعلاقات هؤلاء الأفراد ، بما يجعلنا أمام كيانين متمايزين : "مجتمع أهلي " ومجتمع سياسي (الدولة) ، وفي هذا السياق يحاول كوثراني أن يجد تبريرا لرأيه بالرجوع إلى ابن خلدون في مقابلته بين " أهل الدولة " و " أهل العصبية"، ومعها أهل الحرف وأهل الصنائع وأهل الطرق والفرق وغير ذلك مما ذكره ابن خلدون(كوثراني ، 2001، ص120) ، وفي محاولة للإجابة عن سؤال قد يطرح حين قراءة هذا الطرح وهو : هل يجرنا هذا إلى استبدال مفهوم المجتمع المدني بمفهوم المجتمع الأهلي طالما أننا نتحدث عن مجال سوسيو تاريخي عربي متمايز عن المجال الغربي ، يسارع كوثراني للنفي والإستدراك بأن المقارنة بين المجتمع المدني الحديث والمجتمع الأهلي في السياق التاريخي العربي لاتحيل إلى الاستبدال أو المفاضلة بين " مؤسسات " المجتمعين ، ويؤسس كوثراني استدراكه ونفيه على التحول الذي يلازم مختلف الصور في وظائفها الاجتماعية والسياسية بين مرحلة وأخرى ، فالعصبية التي اعتبرها ابن خلدون عنوانا عن الاتحاد وأساسا لقيام الدول نراها اليوم قد تحولت في وظائفها في ظل الدول القطرية نحو التجزئة والحروب الأهلية (كوثراني ، 2001، ص120).

ومما يزيد في حدة الخلط بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني أن المجتمع الأهلي أيضا يقوم بأدوار التنظيم الاجتماعي والتعليم وتقديم الخدمات الصحية عبر مؤسسات بارزة في التاريخ العربي الإسلامي مثل الوقف والزكاة والمدارس والمستشفيات ..الخ (حلاوة ، دون سنة نشر ، ص110)، غير أن التشابه بين هذه التكوينات والمؤسسات التي تشكل ما يسمى " المجتمع الأهلي " ومؤسسات المجتمع المدني لا يمكن أن يذهب بنا نحو الاعتقاد بالتطابق ، فقد حدثت تغيرات اجتماعية ساهمت في إضعاف " الولاء الأهلي" من خلال الانتقال أولا من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية ، ثم على مستوى التحول السياسي وما نتج عن محاولات الدولة الوطنية في الأقطار العربية بعد الاستقلال لتحديث أجهزتها والقيام بإصلاحات ثقافية وزراعية مما أدى إلى نوع جديد من الانتماء وهو الانتماء للوطن بدل الانتماء للتكوينات الاجتماعية التقليدية (حلاوة ، دون سنة نشر، ص 110-111).

تؤول بنا هذه الرؤية إلى الاعتقاد بأن بنية المجتمع الأهلي هي مرحلة متأخرة عن بنية المجتمع المدني والذي يعبر عن ارتباط مفهوم المجتمع المدني بالمجتمع الحديث والحداثي أيضا ، مقابل ارتباط مفهوم المجتمع الأهلي بالمجتمع التقليدي.

لا يمكن أن يكون ربط المجتمع المدني بالحداثة وربط المجتمع الأهلي بالتراث مؤسسا بالضرورة على رؤية علمية ، فالخطاب الذي يصر على توظيف مفهوم المجتمع المدني في السياق الفكري العربي مؤدلج في كثير من جوانبه ذلك ما يعتقده برهان غليون ، فوضع المفهومين في حالة تقابل إنما الغرض منه توظيف مفهوم المجتمع المدني توظيفا سياسيا في وجه التيارات التراثية التي تستلهم أفكارها من التراث الديني والقومي ، والظاهر حسب غليون أن خطاب المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي اليوم يريد تجديد عقائدية الحداثة التي فقدت بريقها ومشروعيتها بغرض إعادة التموقع والمحافظة على الامتيازات التي حصلت عليها النخب الخائفة على مراكزها ضمن الدولة والسلطة الشمولية (غليون ،2001، ص734) ، لا مجال إذا حسب برهان غليون للتفريق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي ، فما يطلق عليه اسم المجتمع المدني في العصر الحديث يمكن أن يضم الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والثقافة والأخلاق والعادات والتقاليد ، وليس هناك أي معنى لإدانة جزء من النشاط المدني وتفضيل جزء آخر عليه. (غليون ،2001، ص738)

وضمن دائرة الفكر العربي نعثر على محاولات أخرى لربط مفهوم المجتمع المدني ببعض المفاهيم التي رأى بعض الباحثين أنها قريبة منه بوجه من الأوجه ، فها هو خالد زيادة في تعقيب له على مداخلة قدمها وجيه كوثراني حول المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي يقترح أن ننسب المجتمع المدني إلى المدينة ، ليس لتطابقهما من الناحية اللغوية ولكن – حسبه - لأن المدينة هي المكان الذي تتبلور فيه الجماعة ، ومن المعلوم – مثلما يفهم من تعقيب خالد زيادة- أن الجماعة والأمة تقع خارج نطاق سلطة الدولة وداخل " المصر الجامع" ، بما يجعلنا أمام فرضية مطابقة الجماعة والأمة بالمجتمع المدني. (خالد زيادة ، 2001، ص 131)

يعزز ناصيف نصار هذا الرأي ، فالمجتمع المدني حسبه مرتبط في نشأته وتطوره بظاهرة المدينة من خلال العلاقات والروابط والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتأسس على حرية المبادلات والمبادرات ضمن أطر مؤسسية وتنظيمية ، لهذا يرى نصار أن المجتمع المدني يمكن تفكيكه إلى ثلاثة رموز أساسية هي : الشارع باعتباره رمزا للتواصل والحركة ، والسوق كرمز للإنتاج والاستهلاك والتبادل ، والجمعيات والتنظيمات والمؤسسات كرمز للتعاون والاستمرار والانتقال بالإنسان من الوجود الفردي إلى الإطار العام . (حلاوة ، دون سنة نشر ، ص 112)

وكثيرا ما استخدم مفهوم المجتمع المدني في المجال العربي في سياق تقابلات عديدة ومختلفة يبين بعضها حسنين توفيق إبراهيم في مقال له حول بناء المجتمع المدني فيرى أن مفهوم المجتمع المدني استخدم كمقابل للدولة وما يرتبط بها من مؤسسات، فالمجتمع المدني وجد للحد من تسلط الدولة وتعسفها من خلال التنظيمات الاجتماعية المختلفة (حسنين توفيق ابراهيم ، 2001، ص 685)، وهذه المقابلة هي مقابلة أصيلة ضمن أدبيات المجتمع المدني في الغرب ، فما وجود المجتمع المدني بمنظماته وهيئاته إلا لحماية المحكومين من استبداد وتعسف الحكام ، بالإضافة إلى هذا نجد مقابلة ثانية تحاول أن تقيم فصلا بين المجتمع المدني والدين بحيث " يجب فصل الدين عن الدولة " ،

والواضح أن المقصود- حسب هذا التصور - هو أن "القانون المدني" الذي ينظم بنية المجتمع المدني يجب أن يكون مفصولا عن الدين ، كما يمكن إضافة مقابلة أخرى بين المجتمع المدني و" المجتمع العسكري" ، فكثيرا ما أقيم تمييز بين النظم المدنية والنظم العسكرية ، والعلاقات المدنية والعلاقات العسكرية ..الخ (حسنين توفيق ابراهيم ، 2001، ص 686).

وقد برز على مستوى الفكر العربي اهتمام واضح بالمجتمع المدني وما اتصل به من قضايا عند رواد النهضة العربية مطلع القرن التاسع عشر عند محاولتهم الاستفادة من المنجز العقلي الأوروبي الذي حل على البلاد العربية مع ثلة من المفكرين الرواد مثل رفاعة رفعة الطهطاوي وخير الدين التونسي وعلي عبد الرازق وعبد الرحمان الكواكبي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرهم ولعل أوفى تعبير عن المجتمع المدني ما جاء في كتابات رفاعة رفعة الطهطاوي صاحب " تخليص الإبريز في تلخيص باريس" مستفيدا من رحلته العلمية إلى فرنسا.

وقد حاول الطهطاوي أن يوازن بين التراث والحداثة وبين النظام السياسي الإسلامي والنظام السياسي الأوروبي والفرنسي منه على وجه الخصوص ، وقد أدى إعجاب الطهطاوي بالمنجز السياسي الأوروبي الذي يقسم السلطة إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية ، ويمنح المواطنين حق المشاركة في الحكم إلى بلورة نظريته السياسية حول الدولة والمجتمع .(معن زيادة ، 2001، ص158)

و يرى الطهطاوي أن الدولة تتأسس على ركنين أساسيين هما :القوة الحاكمة والقوة المحكومة ، تتصل الأولى بالدولة وما تؤديه من وظائف التنظيم الاجتماعي عبر القانون ، أما الثانية (القوة المحكومة) فهي الأهالي والمواطنون الذين لا تكون الدولة إلا لأجلهم ولا يمكن اعتبارهم مواطنين أو أهالي إلا إذا كانوا يتمتعون بالحرية والمساواة وبقدرتهم على تحصيل المنافع العامة التي يحتاج إليها الأفراد. (معن زيادة ، 2001، ص158)

كل هذا يبين أن الفكر العربي خلال عصر النهضة حاول عبر جهود رواده إنتاج قراءة جديدة لعلاقة الدولة بالمجتمع، مستفيدا من مكتسبات الحداثة الغربية دون التخلي صراحة عن المرجعية الثقافية الأصيلة . فقد شكلت أعمال الطهطاوي والتونسي والكواكبي وغيرهم محاولة أولى لإدخال مبادئ المواطنة والفصل بين السلطات وترسيخ الحرية بأبعادها المختلفة في الوعي العربي الحديث، مع السعي إلى التوفيق بين هذه المبادئ وبين قيم التراث الإسلامي. ومن خلال هذا الجهد المبكر بدأت تتشكل ملامح تصور جديد للدولة والمجتمع في المجال العربي تقوم على ضرورة توفر جملة من الشروط الضرورية للمجتمع المدني مثل الحرية والمساواة .

2. 2 علاقة المجتمع المدني بالدولة

تتجلى محاولات تحقيق مجتمع مدني في المجال العربي من خلال الرغبة في تقليد ما تحقق لدى الغرب من مكاسب في مجال بناء المؤسسات والهيئات التي تتحقق عبرها حرية الأفراد والعدالة بينهم ، غير أن هذه الرغبة ليست مرتبطة بالتيارات الحداثية ولكنها مرتبطة أيضا بالتيارات المحافظة التي حاولت الرجوع إلى التراث لإيجاد ما يمكن اعتباره إرهاصات للمجتمع المدني ، تبدو هذه الرغبة

لدى هذه التيارات في اللهفة والإصرار على ما يقابل المفاهيم والمؤسسات الغربية في التراث العربي ، وربما تعدى الأمر مجرد الرغبة إلى الحاجة في رفع شعار المجتمع المدني والسعي إلى تحقيقه في الواقع العربي.

ارتبطت الحاجة إلى المجتمع المدني في الواقع العربي كشعار وكنموذج يراد تحقيقه مثلما يرى الجابري " بفشل النموذج المجتمعي الذي يشيد على الأرض العربية من خلال دولة الحزب الواحد ، أو دولة الضباط الأحرار، أو دولة الملكيات المطلقة والرئاسيات القبلية والفردية " (الجابري ، 2006)، لهذا يرتبط تحقيق المجتمع المدني في الواقع العربي بالعمل على تصفية هذه الأنماط السياسية انتصارا للحرية وسعيا لبناء مجتمع المؤسسات ، يجرنا هذا بالضرورة إلى ضرورة ربط التصور القائم حول المجتمع المدني في البلاد العربية بالسلطة السياسية القائمة التي تتحمل قدرا من المسؤولية في تطور أو تقهقر المجتمع المدني المنشود

يتأسس تصور تشكيل مجتمع مدني في البلاد العربية على انفصال الهيئات والمنظمات التي تمثل أفراد المجتمع عن الدولة ، وهو تصور نشأ في خضم السيرورة المعرفية والفكرية التي دارت حول المجتمع المدني ومجموعة المفاهيم القريبة منه في الغرب ، من غير ما فصل بين الدولة كمجموعة مؤسسات وأجهزة تتمتع بالسلطة التي يخولها لها القانون وبين الدولة كهيئة للحكم ، أي باعتبارها أداة في يد نخبة تمارس الحكم والسلطة.

يحاول ياسين بوعلي أن يقف على هذه الإشكالية في إحدى مقالاته التي نشرت في مجلة عالم الفكر حول المثقفين والمجتمع المدني ، فيرى أن التفريق ضروري بين الدولة كمؤسسات والدولة كأداة لممارسة السلطة ، فالواقع يدلنا على أن النخب الحاكمة بعد الاستقلال باعتبارها قوى قومية تحررية قد عملت على السيطرة على المجتمع المدني أو عملت على إلغائه في الواقع من خلال السيطرة على الدولة ثم السيطرة بها ، فليست الدولة من فعل ذلك ولكن من يستخدمون الدولة ويسيطرون بها (بوعلي ، 1999، ص49-50)، وإلى جانب الخلط الذي يحدث على مستوى التصور بين الدولة كمؤسسات والدولة كنخبة تمتلك السلطة ، ثمة خلط آخر ذو طابع وظيفي أيضا ينتبه إليه ياسين بوعلي حينما يناظر بين " سلطة الدولة " و" سلطة المجتمع" ، هذه المناظرة التي استقرت في أذهان كثير من المثقفين الذين يرون أن الدولة هي الصورة المثلى للمجتمع ، وأنها تمثل المجتمع في أفضل صورة (بوعلي ، 1999، ص50) ، والنتيجة هي مطابقة الدولة بالمجتمع وأن ما تقرره الدولة يكفي ويغني عن أي رأي مجتمعي ، والسؤال هنا عن إمكانية مشاركة الشعب في القرارات التي تتخذها الدولة ؟ أم أن الدولة باعتبارها " الصورة المثلى للمجتمع" تقرر بدلا من الشعب ، أي بدلا من المجتمع المدني؟.

في هذا السياق حاولت النخبة الجديدة التي تشكلت خلال الخمسينات في ظل مشاريع التحرير والتنمية القضاء على ما يمكن تسميته " بالنخبة البورجوازية الإقطاعية " ، فألغت كل الأحزاب والهيئات بدعوى الوطنية والقومية والفكر الواحد ، لكن هذه النخبة سرعان ما تحولت إلى رأسمالي كبير مسيطر على جميع المؤسسات ، وتحت تسمية القطاع العام أو " النظام الاشتراكي "

وبواسطة الدولة راحت تسيطر على نظام التعليم والجامعات ووسائل الإعلام والصحافة ودور النشر بتجريدها من عنصر الاستقلال والحرية . (بوعلي ، 1999، ص 50-51)

وبعد أن كانت النخبة تستمد مشروعيتها من الجوانب الثورية والتحررية تدرجت بدءا من السبعينات نحو مشروعية أخرى فرضها واقع ما بعد الاستعمار وهي مشروعية تنظيمية بالأساس ، فقد لجأت إلى تشكيل مؤسسات وهيئات على المقاس ، أي صناعة مجتمع مدني تابع ومطيع مهمته الأساسية إعطاء الشرعية للنخبة التي تمتلك السلطة بمجرد التواجد الشكلي لهذه الهيئات والمؤسسات التي يتم التلويح بها كعنوان عن الديمقراطية والتحديث .

إن وجود مجتمع مدني حقيقي على نحو ما يرى ياسين بوعلي هو دفاع عن الدولة ضد السلطة التي تسير الدولة ، إذا أخذنا في الاعتبار أن السلطة تشكلت وهيمنت من خلال خرقها للقوانين في غياب الرقابة والمحاسبة من المجتمع المدني ، فقد سمحت لها هذه الهيمنة بالاعتناء بمصالحها الخاصة وبطرق غير مشروعة في كثير من الأحيان (بوعلي – 1999- ص 53).

وقد ساهم "المثقفون العضويون" بتعبير أنطونيو غرامشي في تقوية ساعد النخبة التي تمتلك السلطة من خلال دورهم الأيديولوجي ومساندتهم لمشاريعها المختلفة ، يبرر هذا الدعم الخلفية الأيديولوجية القومية منها واليسارية على وجه التحديد ، إضافة إلى المنافع الشخصية التي يمكن تحصيلها من تأييد القوى المهيمنة ما أدى إلى تغييب المجتمع المدني وزيادة تسلط الدولة على المجتمع(بوعلي – 1999- ص 53) ،غير أن هؤلاء المثقفين لم يكونوا دائما في موقع المنتج للأفكار التي تتبناها النخب المسيطرة وإنما أصبحوا – بسعيهم لتحصيل المنافع التي تمتلكها هذه النخب- تابعين ومنفذين لمشاريعها ، والنتيجة أن المثقف شأنه شأن هيئات المجتمع المدني أصبح فاقدا للاستقلال الذي يقتضيه عمله ضمن الحقل الثقافي والاجتماعي العام.

لقد اعتبر المجتمع المدني من قبل كثير من النخب العربية " بدعة تخريبية "على نحو ما يذكر برهان غليون تتخفى خلفه المعارضة السياسية التي تتربص بالدولة ، كما اعتبره البعض الآخر صناعة أمريكية كرسته ظاهرة العولمة ، هذا الرأي الأخير يعززه غليون نفسه بتأكيده على أن المجتمع المدني في المجال العربي هو " هبة شبكة الأنترنت" التي هيأت له المكان الافتراضي بعدما حرمته السلطات من المكان الحقيقي في الواقع .(غليون 2005)

يدلنا الواقع العربي على أن فكرة المجتمع المدني لاقت تحفظا كبيرا ، كما تم استخدامها بما يخدم مصالح النخب المسيطرة ، فكثيرا ما وضعت عراقيل قانونية أمام تشكيل الهيئات والمنظمات ، ووضع المنظمات التي تنشط في الميدان أمام رقابة أمنية بشكل يدل على الخوف الذي يثيره نشاط المجتمع المدني لهذه النخب ، يؤدي هذا بالضرورة إلى جو من الغلق على الحريات وتكريس مزيد من الاستبداد.

إن إلغاء المجتمع المدني والحد من نشاطه وتوجيهه بما يخدم النخب السياسية المسيطرة في المجال العربي لا يقل خطورة عن إلغاء الدولة الوطنية وتفكيكها لصالح دولة الأجهزة الأمنية

والمصالح الخاصة الفئوية ، فنتيجة تفكيك الدولة الوطنية هي حرمان المجتمعات العربية من نقطة الانطلاق في بناء مؤسسات مدنية تتأسس على شراكة في الحقوق والواجبات بين مواطنين متساوين (غليون 2005).

من هنا تبدو الدولة ضرورية للمجتمع المدني بقدر ما هو ضروري لها في سياق بناء مجتمع مدني عصري تؤطره المؤسسات ويسوده القانون ، يعزز هذا التداخل الذي يميز كلا البنيتين : المجتمع المدني والدولة ، فالمجتمع المدني كبنية تضم الأحزاب السياسية والنقابات ومختلف الهيئات ينطوي على بعد سياسي يتأسس على وظيفة هذه المؤسسات ، فهو بهذا يقترب من الدولة كهيئة سياسية مما يزيد من الاعتقاد بتداخل المجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة) خاصة على مستوى الدور والوظيفة ، هذا ما نجده في المجتمعات الديمقراطية حيث تتوزع السلطة بين الحاكم وباقي الأحزاب السياسية ، فتشكل المعارضة ما يمكن اعتباره " حكومة ظل " تمارس بدورها سلطة سياسية بطرق غير مباشرة لكنها فعالة في كثير من الأحيان.(حلاوة ، دون سنة نشر، ص 114)

يحيلنا هذا إلى الاعتقاد بضرورة إحداث شراكة بين هيئات المجتمع المدني والدولة تتأسس على الثقة المتبادلة من أجل تعزيز مسار التنمية في المجتمعات العربية ، لكن إقامة هذه الشراكة تمر حتما مثلما يرى محمد سيدي ولد يب عبر إدماج منظمات المجتمع المدني وعدم تهميشها من جهة ، ومن جهة ثانية تلتزم هذه المنظمات ألا تكون دائما مناهضة للدولة أو تسعى للاستيلاء على السلطة (ولد يب ، 2010، ص220) ، فهذه الشراكة تحمل كلا من منظمات المجتمع المدني والدولة على الاعتناء باحتياجات الأفراد المادية والمعنوية والعمل على تيسير حياتهم.

يستمد المجتمع المدني مشروعيته من مساهمته في بناء دولة القانون والمؤسسات ، وعمله على دعم الحريات السياسية ، وسعيه لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، مثلما تستمد الدولة مشروعيتها وقوتها من امتلاكها لقاعدة ديمقراطية عميقة (ولد يب ، 2010، ص222) ، تتأسس هذه الديمقراطية بالضرورة على مقاسمتها السلطة مع هيئات المجتمع المدني من خلال إشراكها بكيفية مباشرة أو غير مباشرة في القضايا العامة التي تهم المجتمع ، ومن دون ذلك فإن هيئات المجتمع المدني ستبقى ظلا لنفسها تؤدي فقط وظيفة إضفاء الشرعية على النخب الحاكمة التي تستخدمها كمبرر لديمقراطية زائفة مؤسسة على مجتمع مدني مزيف.

خاتمة:

شكل تداول فكرة المجتمع المدني منذ فجر الحداثة الأوروبية فضاء معرفيا مفتوحا ازدحمت فيه آراء المفكرين التي لم نر فيها اختلافا حول بنية المجتمع المدني كمجموعة من الهيئات والتكوينات الاجتماعية بقدر ما رأينا اختلافا في وظيفة المجتمع المدني خاصة حينما تم ربطه بالدولة والطبقات الحاكمة ، فقد شكلت رؤية غرامشي تعميقا مفيدا لفكرة المجتمع المدني ولواقعه أيضا ليس فقط في الغرب ولكن في الواقع العربي ، فالمجتمع المدني بهيئاته ومنظماته كثيرا ما استخدم كأداة للهيمنة والسيطرة.

لقد ظلت الحداثة الغربية بوجه ما تقليدا بالنسبة للمفكرين العرب ، لهذا وجدنا تأثرا واضحا بالفكرة ومدلولاتها المختلفة لدى التيارات الحداثية لاستنساخ التجربة الغربية في الواقع العربي على اعتبار أن خط التطور واحد ، فما أدى إلى تطور الغرب يمكن له أن يحمل العرب إلى سماء التقدم والتطور ، غير أن استنساخ الفكرة بهذه الطريقة الميكانيكية لاقى كثيرا من التحفظ خاصة لدى الاتجاهات المحافظة بدعوى أن الواقع العربي يختلف في بنيته ومساره التاريخي عن الواقع الأوروبي ، هذا الذي شكل ما يمكن اعتباره عملية مقاومة فكرية ترفض حضور الغرب في ثوب المهيمن من خلال الرجوع إلى التاريخ الاجتماعي العربي واستدعاء جملة من المقولات والأفكار التي يمكن اعتبارها إرهاصات لمجتمع مدني عربي سابق عن التجربة الغربية.

يبرر هذا العودة إلى بعض المفاهيم التي تنتمي إلى التراث العربي الإسلامي مثل " المجتمع الأهلي" كبديل للمجتمع المدني في الغرب ، خاصة وأن المجتمع الأهلي يضم من حيث بنيته جملة من المؤسسات التي تؤدي الدور نفسه الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني مثل مؤسسة الوقف ومؤسسات التعليم والمستشفيات وغيرها.

ومثلما حدث في الغرب شكلت علاقة المجتمع المدني بالدولة وبالتالي بقضية الديمقراطية جدلا كبيرا خلال طرح فكرة المجتمع المدني في المجال العربي ، فالمجتمع المدني هو المقابل للمجتمع السياسي (الدولة) ، لذلك يتقوى المجتمع المدني -حسب بعض الآراء- كلما فتحت الدولة المجال لشراكة حقيقية مع المجتمع المدني في اتخاذ القرارات التي تهم المواطنين ، لكنه ينكمش في الوقت الذي تستحوذ فيه الدولة على كل السلطات وتعمل على تهميش منظمات المجتمع المدني والاقتصار على منحها دورا شكليا يجعل منها مجرد ديكور لديمقراطية مزيفة ، وهذا ما يرتبط تحديدا بالنظم غير الديمقراطية التي تميز المجال العربي.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه في خاتمة هذه الورقة البحثية هو:

- تكريس الامتداد الغربي بمرجعيته الفكرية والمفاهيمية ، واستمرار حضور هذه المرجعية لدى المفكرين العرب حيث انتقلت الفكرة من الدائرة المعرفية الغربية التي تأسست على قيم الحداثة والتنوير عبر قنوات عديدة أبرزها ظاهرة الاستعمار التي ساهمت في التعريف بقيم الحداثة عموما وفكرة المجتمع المدني على وجه التحديد خلال بدايات عصر النهضة العربية.
- تشكل المفاهيم المتداولة حول المجتمع المدني لدى الاتجاهين التأصيلي والحداثي أداة للصراع الفكري ووسيلة لمحاولة تغلب اتجاه على آخر بما يضعنا أمام تنظير ذي طبيعة أيديولوجية وليس أمام تنظير ذي طبيعة تستهدف بالأساس تفسير وتنمية الواقع العربي.
- رغم أهمية محاولات التأصيل في المجال العربي إلا أن هذه المحاولات في مضمونها تجسد رد فعل على الهيمنة الفكرية الغربية ولا تمثل -بأية حال- عملا أصيلا لإقامة نموذج فكري قادر على تفسير الواقع العربي الراهن.

- ضعف وهشاشة المجتمع المدني العربي خاصة فيما يتعلق باستقلاليته عن المجتمع السياسي (الدولة) بما يجعله غير قادر على أداء دوره بالطريقة المطلوبة.

وبناء على ما سبق فإننا نقترح أن تكون التحليلات المقدمة حول المجتمع المدني تحليلات ذات علاقة بالراهن العربي ومشكلاته ، وخاصة ما تعلق بمشكلة الاستقلالية ، والارتباط أكثر بالفئات التي أنتجت وفوضت التنظيمات والجمعيات لخدمتها والدفاع عن مصالحها ، وليس الاكتفاء بالتحليل النظري الذي يحاول إثبات وجود مجتمع مدني عربي سابق عن المجتمع المدني الغربي من خلال الإحالة إلى العدة المفاهيمية التقليدية وتقديمها بديلا عن المفاهيم التي أنتجتها الحداثة الغربية ، ولا بأس بعد ذلك من الاستفادة من التراث العربي الإسلامي وعدته المفاهيمية ، دون التفريط في المنجز المعرفي الغربي باعتباره منجزا إنسانيا بعد تجريده من بعده الأيديولوجي.

قائمة المراجع :

1. حسنين ،ت ا.(2001). بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية . (ط2) في مركز دراسات الوحدة العربية (محرر) . ضمن كتاب جماعي بعنوان :المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(ص ص683، 716)، بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.

2. الصوراني ، غ . (2004). تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي .(ط.1). غزة ، فلسطين : مركز دراسات الغد العربي.

3. الهرماسي ، ع ب. (2001). المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر إلى اليوم) دراسة مقارنة .(ط2) في مركز دراسات الوحدة العربية (محرر) . ضمن كتاب جماعي بعنوان :المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(ص ص91، 103)، بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.

4. إهرنبرغ ، ج. (2008). المجتمع المدني : التاريخ النقدي للفكرة .(ط1). بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.

5. رزيق ، ب .(2016) : المجتمع العربي الإسلامي .(ط1).سوريا . منشور بواسطة ورثة الكاتب بموافقة وزارة الإعلام السورية.

6. زيادة ، خ .(2001). تعقيب على مداخلة وجيه كوثراني بعنوان المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي . (ط2) في مركز دراسات الوحدة العربية (محرر) . ضمن كتاب جماعي بعنوان :المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(ص ص132، 137)، بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.

7. زيادة ، م .(2001). المجتمع المدني والدولة في فكر النهضة العربية الحديثة . (ط2) في مركز دراسات الوحدة العربية (محرر) . ضمن كتاب جماعي بعنوان :المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(ص ص153، 172)، بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.

.8 غليون ،ب .(2001). بناء المجتمع العربي : دور العوامل الداخلية والخارجية. (ط2) في مركز دراسات الوحدة العربية (محرر) . ضمن كتاب جماعي بعنوان :المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(ص ص733، 755)، بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.

.9 كوثراني، و .(2001).المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي . (ط2) في مركز دراسات الوحدة العربية (محرر) . ضمن كتاب جماعي بعنوان :المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(ص ص119، 131)، بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.

.10 ولد يب ، س م . (2010). الدولة وإشكالية المواطنة : قراءة في مفهوم المواطنة العربية .(ط1).عمان ، الأردن . دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

.11 وناس ،م . (1999). الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر : محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول أكتوبر 1988(ط2). في مركز دراسات الوحدة العربية (محرر). ضمن كتاب جماعي بعنوان :الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (ص ص239 ،253) بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.

.12 أبو حلاوة ،ك . (دون سنة نشر) .نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي ، جامعة دمشق.

.13 الجابري ، م ع . 13 ديسمبر 2006. (كيف نحدد مفهوم المجتمع المدني) . مقال منشور بموقع المؤتمر ، تاريخ الأخذ عن الموقع : 2025/7/2 على الساعة الرابعة مساء.

الرابط37905=https://www.almotamar.net/ndc/print.php?id :

.14 هاب ،ح. 1مارس 2013، (مفهوم المجتمع المدني: النشأة و التطور التاريخي). مقال منشور بالمجلة الإلكترونية أنفاس نث من أجل الثقافة والإنسان، تاريخ الأخذ عن الموقع : 15/ 6/ 2020 سا 18مساء.

الرابطhttps://anfasse.org/sensyo/apax220624/4940.html :

.15 غليون ، ب .5 ديسمبر 2005(في أسباب أزمة المجتمع المدني في البلاد العربية). مقال منشور على موقع برهان غليون ، تاريخ الأخذ عن الموقع : 2025/7/4 على الساعة الثانية مساء.

الرابط- https://burhanghalioun.net/?article=%d9%81%d9%8a :

%d8%a3%d8%b3%d8%a8%d8%a7%d8%a8-%d8%a3%d8%b2%d9%85%d8%a9-

%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%b9-

%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d9%86%d9%8a-%d9%81%d9%8a-

%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%84%d8%a7%d8%af